TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/52
TD/B/COM.2/CLP/39
19 September 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

جنيف، ٢-٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣

(A) GE.03-52648 201003 211003

المحتويات

الفصل *الصفحة*

الأول - الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الخامسة ٣

الثاني - البيانات العامة ٦

الثالث - المسائل التنظيمية ١٦

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة ١٨

الثاني - الحضور ١٩

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته الخامسة[1]

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالمنافسة التي وضعتها الأمم المتحدة، والمقررات التي اعتمدها الأونكتاد العاشر بشأن قضايا المنافسة في الفقرات ١٤٠-١٤٣ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٥/١٨٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي جاء فيه أن الجمعية العامة "تؤكد من جديد دور قوانين وسياسات المنافسة بالنسبة للتنمية الاقتصادية السليمة، وتحيط علماً بالعمل الهام والمفيد الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال وتقرر، في هذا الصدد، عقد دورة خامسة في عام ٢٠٠٥، لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"،

وإذ يحيط علماً مع التقدير باستمرار التعاون مع منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهما من المنظمات النشطة في مجال قوانين وسياسات المنافسة، لا سيما بالطلب الذي وجهه وزراء منظمة التجارة العالمية في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة،

وإذ يلاحظ أيضاً العمل القيم الذي تقوم به الشبكة الدولية للمنافسة، التي يشارك فيها الأونكتاد،

١- *يوصي* الأونكتاد الحادي عشر بمواصلة وتعزيز برنامج العمل الهام والمفيد المتعلق بقوانين وسياسات المنافسة في إطار أمانة الأونكتاد وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، والمستمر بفضل ما تقدمه البلدان الأعضاء من دعم ومشاركة نشطين؛

---

(١) بالصيغة التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٢- *يحيط علماً مع التقدير* بالعمل الوجيه الذي يضطلع به الأونكتاد لاسيما بالتقرير الموحد الختامي الصادر عن الاجتماعات الإقليمية للأونكتاد بشأن الولاية فيما بعد مؤتمر الدوحة، المعقودة في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، *ويدعو* الأمانة إلى مواصلة جهودها المتعلقة بتنفيذ إعلان الدوحة في ميدان تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

٣- *يحيط علماً مع التقدير* بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد للدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي *ويرجو* من الأمانة أن تقوم بمراجعة/استيفاء الوثائق TD/B/COM.2/CLP/37 وTD/B/COM.2/CLP/21/Rev.2 وTD/B/COM.2/CLP/36 وTD/B/COM.2/CLP/33 وTD/B/RBP/COM.5/7/Rev.2، في ضوء التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في الدورة الخامسة أو التعليقات التي ينبغي إرسالها كتابة في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لتقديمها إلى الدورة المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وجعل هذه الوثائق المنقحة متاحة من خلال موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية؛

٤- *يرجو* من أمانة الأونكتاد أن يعد للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي (التي ستكون أيضا بمثابة اجتماع تحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد)، المقرر عقدها في ٢٠٠٥، دراسات عن الآثار المترتبة على توثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال سياسات المنافسة ليتسنى للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً وضع أهدافها الإنمائية، لا سيما:

(أ) تقييم أولي لتطبيق المجموعة وتنفيذها؛

(ب) تقرير عن الطرق الكفيلة بجعل الاتفاقات الدولية الممكنة بشأن المنافسة تسري على البلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعاملة التفضيلية أو التفاضلية، بهدف تمكين هذه البلدان من الأخذ بقوانين وسياسات المنافسة وتنفيذها بما يتمشى ومستوى تنميتها الاقتصادية؛

(ج) أفضل الممارسات لتحديد كل الاختصاصات وتسوية القضايا التي تشمل إجراءات مشتركة من لدن السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية؛

٥- *يوصي* بأن ينظر فريق الخبراء الحكومي الدولي عند إجراء مشاوراته في دورته لعام ٢٠٠٤، في المسائل التالية لتحسين تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد:

(أ) إجراء مناقشة تفاعلية قصد الحصول على صورة أفضل لفهم مواطن القوة والضعف في استعراض الأقران المتصل بسياسة المنافسة من خلال إجراء مقارنات لعمل الاستعراضات الجارية في مختلف المنتديات؛

(ب) إحداث آليات للتعاون والوساطة في المنازعات في إطار اتفاقات للتكامل الإقليمي تتعلق بقوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) جمع الأدلة وقضايا التعاون في التحقيقات بشأن الكارتلات الشديدة؛

(د) الدعوة إلى تعزيز الوعي بسياسات المنافسة في البلدان النامية.

٦- *يحيط علماً مع التقدير* بالمساهمات المالية الطوعية وغيرها التي قدمتها الدول الأعضاء؛ *ويدعو* جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي في أنشطته لبناء القدرات والتعاون التقني من خلال توفير الخبراء، أو مرافق التدريب أو الموارد المالية؛ *ويطلب إلى* أمانة الأونكتاد مواصلة أنشطتها لبناء القدرات والتعاون التقني وتوسيع نطاق هذه الأنشطة كلما كان ذلك ممكناً (بما في ذلك التدريب) في جميع المناطق، في إطار الموارد المتاحة مع مراعاة المداولات والمشاورات التي أجريت في الدورة الخامسة، وتقديم معلومات مستوفاة عن التظاهرات المقبلة في موقعها على الشبكة؛

٧- *يطلب إلى* أمانة الأونكتاد أن تعد الوثائق التالية لكي ينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته المقبلة:

(أ) استعراض مستوفى لبناء القدرات والمساعدة التقنية، يراعي المعلومات التي ينبغي أن تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

(ب) نسخة أخرى منقحة ومستوفاة للقانون النموذجي المتعلق بالمنافسة تستند إلى المعلومات التي ينبغي أن ترسلها الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

(ج) مذكرة إعلامية عن الحالات الهامة الأخيرة، مع الإشارة بوجه الخصوص إلى حالات المنافسة التي تتعلق بأكثر من بلد واحد، ومراعاة المعلومات التي ينبغي أن ترسلها الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

٨- *يرجو* من الأمانة أن تواصل نشر الوثائق التالية بصورة منتظمة وإتاحتها على الإنترنت:

(أ) أعداد أخرى *لدليل تشريعات المنافسة*، بما في ذلك الصكوك الإقليمية والدولية؛

(ب) نسخة مستوفاة *لدليل سلطات المنافسة*.

الفصل الثاني

البيانات العامة

١- في معرض إشارة **نائب الأمين العام للأونكتاد** إلى موضوع الأونكتاد الحادي عشر المتعلق بالتماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية، أكد النائب أن سياسة المنافسة عنصر رئيسي في التنمية الوطنية القائمة على السوق وفي القدرة التنافسية، وأن تطبيق هذه السياسة لا ينبغي تأجيله إلى أن يحقق البلد مستوى كافيا من التنمية. غير أن معايير المنافسة ينبغي إدراجها تدريجيا، مع مراعاة خصائص كل بلد على حدة. وإذا كان من المستحب الاطلاع على تجارب بلدان أخرى، فإن تشجيع المزيد من التقارب بين سياسات وقوانين المنافسة ينبغي أن يكون تدريجيا أيضا، دون التسرع في فرض أنماط مصطنعة. وتاريخياً، اتسع نطاق قوانين وسياسات المنافسة من تركيز خاص على قضايا مكافحة الاحتكار على الصعيد الوطني لتشمل القضايا الشاغلة المتعلقة بالتجارة الدولية، والتكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي (بما في ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد)؛ ولربما دخلت هذه القوانين والسياسات في مرحلة إدارة الشركات الآن. وإذا كان أي قرار يُتخذ في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون (المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣) فيما يتعلق بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة ستكون له انعكاسات أساسية على العمل الدولي في هذا المجال، فإن أهمية المنافسة بالنسبة للتنمية مستقلة عن أي قرار من هذا القبيل. وأشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى الأنشطة المضطلع بها في مجال بناء القدرات وإلى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد في هذا المجال، تمشيا مع القرار الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض مجموعة المبادئ والقواعد، ومع إعلان الدوحة. وقال إن التعاون وثيق بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المنتظر أن تشكل مداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي سبيلا للسير قُدما نحو اتخاذ قرار في المؤتمر الخامس لاستعراض مجموعة المبادئ والقواعد في ٢٠٠٥. ومن شأن هذه المداولات أيضا أن تشكل مساهمة مفيدة في مداولات الأونكتاد الحادي عشر، بما في ذلك من خلال تقديم التوجيه بشأن ما إذا كان ينبغي للأونكتاد دراسة الروابط القائمة بين إدارة الشركات والمنافسة، بهدف تقديم مقترحات لتحسين إدارة الشركات في البلدان النامية من أجل العمل بشكل أفضل على تحقيق هدفي النمو السريع والتنمية المستدامة. وسيسعى هذا العمل بوجه خاص إلى إثبات الكيفية التي قد يؤدي بها تحسين سياسات المنافسة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع في البلدان النامية وكفالة التوازن بين هياكل الشركات الذي يزيد من الكفاية مع الزيادة في الإنصاف.

٢- وفي إشارة **مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية**، إلى موضوع الأونكتاد الحادي عشر، طلب المدير التوجيه بشأن ما إذا كانت الجهود المبذولة حالياً من أجل تعزيز التقارب في مجال قوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك من خلال نظام التجارة الدولية، تتماشى وحالة التقارب السائدة بين النهج الوطنية

على صعيد السياسات العامة، في الظروف الاقتصادية السائدة، وفي التعاون الثنائي والإقليمي. فهل من شأن تعزيز التقارب على صعيد السياسات (وبالتالي تعزيز إمكانية التعاون الدولي) أن يحسن الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان النامية أم أنه يفاقمها؟ وهل البيانات المتاحة كافية لمساعدة البلدان النامية على تحديد نواحي الموازنة بين التقارب والتنوع، أو بين السيادة الوطنية والحقوق والالتزامات الدولية؟ وهل ثمة حاجة إلى مزيد من البيانات لتوضيح أي موازنات تُجرى بين الكفاية (الثابتة والمتغيرة)، والقدرة التنافسية ورفاه المستهلكين؟ وهل هناك أي احتمالات للتسرع في اتخاذ نهج معين إزاء قوانين وسياسات المنافسة وبالتالي إعطاؤها شرعية افتراضية؟ من شأن المناقشات التي سيجريها فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذه المسائل أن تساعد في توضيح كيفية جعل قوانين وسياسات المنافسة تتلاءم في وضعها وتنفيذها مع النمو والتنمية.

٣- وأشار **سفير المغرب** في خطابه إلى المناقشات التي جرت في منظمة التجارة العالمية بشأن التفاعل بين سياستي التجارة والمنافسة، وإلى الحلقات الدراسية التي عقدها الأونكتاد بشأن هذه القضايا، واعتماد وتنفيذ قوانين المنافسة من قبل عدة بلدان نامية، منها بلده. وأثنى على الأونكتاد لما يقدمه في هذا المجال من أنشطة لشَد ما دعت الحاجة إليها على صعيد المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأشار إلى أن المغرب مستعد لتبادل تجاربه بشأن قوانين وسياسات المنافسة مع بلدان نامية أخرى، في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، تمشيا مع إعلان الدار البيضاء الذي اعتمدته الندوة الأوروبية المتوسطية حول حرية الجمعيات (الدار البيضاء، ٢٠٠٠). وقد أدرك إعلان وزراء التجارة الأفارقة الذي اعتمد خلال اجتماع موريشيوس في حزيران الماضي أهمية "قضايا سنغافورة" لكنه طلب مواصلة عملية التوضيح نظرا للآثار المترتبة عن هذه القضايا في البلدان النامية. وأعرب عن أمله أن يسلط الاجتماع الحالي الضوء على هذه القضايا من أجل مساعدة البلدان النامية على اتخاذ قرارات تتماشى ومصالحها في كانكون.

٤- ووعد **ممثل المفوضية الأوروبية** بمشاركة كاملة من وفده في مناقشات الاجتماع وأبلغ المندوبين أن المديرية العامة لشؤون المنافسة في المفوضية الأوروبية عرضت على نظر الاجتماع ورقتين، إحداهما بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة والسياسة الصناعية والأخرى بشأن المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات. وقال إن فريق الخبراء الحكومي الدولي يجتمع في وقت مناسب للنظر في ولاية الدوحة التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية وللتحضير لمؤتمر كانكون. وأشار إلى أن للأونكتاد دوراً متميزاً فيما يتعلق بالمساعدة التقنية في هذه العملية على نحو ما كُلف به الأونكتاد في الفقرة ٢٤ من إعلان الدوحة. وذكر أن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات بما يكفي كَمّا ونوعاً إلى الولايات القضائية التي لها أنظمة جديدة أو حديثة في مجال المنافسة عامل رئيسي في نجاح برنامج الدوحة الإنمائي. وناقشت الشبكة الدولية للمنافسة، التي اجتمعت مؤخرا في ميريدا، بالمكسيك، مسألة المساعدة التقنية أيضا، وقد أتيح تقرير عن اجتماع الشبكة الدولية لكي يطلع عليه المندوبون في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقد التزمت المفوضية الأوروبية بتقديم المساعدة التقنية بمعزل عن عملية منظمة التجارة العالمية؛ وستموَّل هذه المساعدة من صندوق التنمية الأوروبي التاسع لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط

الهـــادئ، الـــذي خصص له مبلغ ١٣,٥ بليون يورو لمدة خمس سنوات. ودعا الوفود الراغبة في مناقشة مسائل المساعدة التقنية وإعلان الدوحة إلى القيام بذلك مع وفده أثناء فترة الاجتماع.

٥- وقال ممثل **الهند** إن الهند تولي اهتماماً كبيراً إلى العمل المفيد الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي. وفـــيما يـــتعلق بمســـألة التفاعل بين السياسات الصناعية وسياسات المنافسة التي كثر النقاش بشأنها، قال إن من الجوانـــب الوجيهة بشكل خاص في هذه المسألة تجربة البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر والبلدان المصنعة حديثاً؛ ودور قواعد التجارة متعددة الأطراف في سياق اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، لاسيما اتفاقات من قبيل اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ والآثار المترتبة على المقترحات التي تقدم بها بعـــض الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لسن قواعد متعددة الأطراف بشأن سياسات التجارة والمنافسة. وفيما يـــتعلق بوضع ملائم لقوانين المنافسة وتنفيذها في البلدان النامية، استنادا إلى الدروس المستفادة من تجربة البلدان المـــتقدمة والبلدان المصنعة حديثا، يبدو أن اتباع نهج تدريجي هو الخيار الأمثل. فهناك بلدان عديدة غير مستعدة للعمـــل بقوانين جامعة شاملة في مجال المنافسة تغطي مسائل السيطرة، والاتفاقات -الأفقية والعمودية- ومراقبة عملـــيات الاتحـــاد. غير أن ذلك قد يشكل ذريعة للبلدان المتقدمة ذات الباع الطويل في مجال التنمية الاقتصادية وتنفـــيذ قوانـــين المنافســـة لكي تسمح في مجال ولايتها القضائية بممارسات منافية للمنافسة وذات طبيعة عابرة للحدود، لاسيما تلك الموجهة ضد البلدان النامية. صحيح إن مجموعة قواعد الأونكتاد ذات توجه واسع. بيد أنه ينـــبغي تناول مسألة الحاجة إلى وضع قواعد ملزمة قانونيا من أجل التصدي للممارسات العابرة للحدود التي لها آثار سلبية في البلدان النامية.

٦- وذكَّر ممثل **تونس** بالأثر الكبير لقانون المنافسة على اقتصاد السوق مثلما هو الحال بالنسبة لتونس. وقال إن سياســـة المنافســـة ليس غاية في حد ذاتها وإنما قُصد بها تعزيز التنمية الاقتصادية. وللبلدان النامية لدى إعداد قوانينها في مجال المنافسة أن تعفي قطاعات معينة من قوانينها إذا اتضح أن تشجيع المنافسة في هذه القطاعات قد يضر برفاه المستهلكين على الصعيد الوطني. وقال إن التعاون والمساعدة التقنية أمر لازم لمساعدة البلدان النامية التي اعتمدت فعلا قوانين للمنافسة حتى يتسنى لها تنفيذ هذه القوانين بصورة أفضل.

٧- وأثنى ممثل **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي** على التعاون الذي تم مع أمانة الأونكتاد، في كـــل مـــن اجـــتماعات الأونكتاد والتظاهرات التي نظمتها المنظمة، مثل منتدى المنافسة العالمي والمنتدى العالمي المشـــترك. وأشار أيضا إلى التعاون الجاري فيما يتعلق بالفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ من إعلان الدوحة، وإلى وثائق مـــنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي نشرت لهذا الغرض. وأوضح أن هذه الوثائق، بما فيها وقائع منتديات المنظمة رهن إشارة الوفود للاطلاع عليها.

٨- وأشـــار ممثل **باكستان** إلى أن بلده اعتمد قانونا وسياسة للمنافسة عام ١٩٧٠. وقد خضع القانون الأصلي لعـــدة تعديلات ليعكس التطورات التشريعية الجديدة في ميدان المنافسة كما هو مبين في القانون النموذجي للأونكتاد، بالإضافة إلى كثرة حالات الاتحاد في العقود الأخيرة. وقال إن الهدف من قانون المنافسة في باكستان هو المنافسة الحرة والنزيهة، وأن هيئة مكافحة الاحتكار ركزت نشاطها على مجموعة من القضايا، قصد تعزيز الأهداف المذكورة أعلاه. وأشار إلى أن هيئة مكافحة الاحتكار ترى في بناء القدرات والمساعدة التقنية أهمية قصوى، وأن على الاجتماع الحالي أن يسلط الضوء على هذه الأنشطة، لاسيما على سبل تعزيز كفايتها وأثرها الإيجابي.

٩- وأوضـــح ممـــثل **زامبيا** أهداف قانون المنافسة الزامبي ودور لجنة المنافسة الزامبية. وقال إن فعالية قانون المنافسة الزامبي تتمحور حول قدرة لجنة المنافسة على معالجة قضايا المنافسة التي تشمل حالات الاتحاد والحيازة مع توعـــية جمـــيع الجهات ذات المصلحة، أي أوساط الأعمال التجارية، والمستهلكون، وبالدرجة الأولى الحكومة. وتواجه لجنة المنافسة الزامبية وغيرها من هيئات المنافسة في العالم النامي تحديا كبيرا يتجلى في إثارة الوعي داخل الحكومات بأهمية قوانين وسياسات المنافسة، وفي تعزيز دعم الجماعات المحلية للمنافسة.

١٠- وبعدما شكر الأونكتاد وغيره من الوكالات الوطنية والمنظمات الدولية على المساعدة التقنية المقدمة إلى بلده، نادى من أجل مواصلة الدعم التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي، لاسيما دعم أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

١١- وشـــكر ممثل **زيمبابوي** الأونكتاد على المساعدة التقنية التي قدمها في العام الماضي إلى اللجنة الزمبابوية للمنافسة والتعريفات الجمركية. وأبلغ الاجتماع بآخر التعديلات التي أجريت على قانون المنافسة الزمبابوي. وقال إن هذه التغييرات تطال إجراءات التصدي للممارسات التجارية التقييدية، في مجال الإبلاغ بالاتحاد، حيث أضحت الإجراءات إلزامية، وإضافة قسم بشأن التعريفات الجمركية التجارية. وقال إن إضافة حافظة التعريفات الجمركية إلى قانون المنافسة حتمت تغيير الاسم من لجنة المنافسة الصناعية والتجارية إلى لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية. وأشار إلى أن هناك حالات تضارب لا مفر منها على المستوى العملي بين الجوانب المتعلقة بالمنافسة والتعريفات الجمركية في التنظيم الجديد وطلب معلومات من الوفود التي قد تكون لها تجربة في هذا الميدان.

١٢- وشكر ممثل **السنغال** الأونكتاد على دعوة حكومته إلى حضور الحلقة الدراسية للبلدان الأفريقية لما بعد مؤتمر الدوحة في نيروبي (كينيا) في نيسان/أبريل الماضي. وقال إن هذا الاجتماع مكن الحكومة من الاستعداد للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية. وأوضح أن أي مناقشة تتعلق بإمكانية إيجاد إطار متعدد الأطراف بشأن المنافسة في منظمة الـــتجارة العالمية ينبغي أن تراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وأشار إلى أن حكومة السنغال مهتمة جداً بأي توصيات قد تقدمها الطاولة المستديرة بشأن التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية.

١٣- وأشـــار ممثل **أوكرانيا** إلى السنوات العشر من عمر قانون المنافسة في بلده وأعرب عن امتنانه للأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى لمساهمتها في إنشاء نظام لحماية المنافسة الاقتصادية في أوكرانيا. وقال إن هذا النظام يشـــمل قـــانون المنافسة الوطني بوصفه العنصر الأساسي فيه؛ وإنشاء هيئة مستقلة لشؤون المنافسة، تدعى لجنة مكافحـــة الاحتكار؛ وإحداث ثقافة للمنافسة ودعم الجمهور لتعزيز المنافسة وحمايتها، بوسائل منها ما هو عبر أنشطة اللجنة؛ وتعيين قضاة متخصصين للنظر في قضايا المنافسة. وسترتبط مواصلة تطوير سياسة المنافسة بإجراء تحسينات على قانون المنافسة، لاسيما اعتماد قانون بشأن الإعانة الحكومية؛ وبالأعمال التحضيرية لأوكرانيا من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتحسين التنظيم الحكومي للاحتكارات الطبيعية؛ وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال المنافسة. وأشار إلى أهمية دور الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية وأعرب عن أمله أن يعزَّز هذا الدور.

١٤- ولاحظ ممثل **المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين**، في معرض إشارته إلى تعاون المنظمة مع الأونكتاد، أن المكتـــب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تعاون مع الأونكتاد في تنظيم مؤتمرين آسيويين إقليميين أول هذا العام، أحدهما لهيئات المنافسة في ولاية ما بعد الدوحة والآخر لممثلي المجتمع المدني.

١٥- وأثنى على الأونكتاد لعمله مع المجتمع المدني من أجل مساعدة البلدان النامية مثل بنغلاديش، وكمبوديا، وجمهوريـــة لاو الديمقراطـــية الشعبية، وقريبا بوتان وجزر المحيط الهادئ في إحداث ثقافة للمنافسة وبناء الدعم السياسي والاجتماعي اللازم لسن قوانين وسياسات المنافسة والعمل بها. وبينما يتمثل الهدف الأسمى للمنافسة في خدمة المستهلكين، ينبغي تلبية الشروط التالية:

(أ) الإقرار بوضوح بهدف حماية المستهلكين في القوانين الوطنية والصكوك الدولية؛

(ب) ضرورة تصريح هيئات المنافسة بأن ثمرة أنشطتها تؤول إلى المستهلكين؛

(ج) تمكين المستهلكين ومنظمات المستهلكين من رفع دعاوى ضد من ينهج سلوكا منافيا للمنافسة؛

(د) التركيز على جانب الطلب في السوق، لا على جانب الأطراف الموردة فقط.

١٦- وأشـــار ممثل **كينيا** إلى أن بلده سن قانونه في مجال المنافسة عام ١٩٨٨ إلى جانب وضع المؤسسات اللازمة. ويتـــناول هـــذا القانون إجراءات التعامل مع حالات الاتحاد والشراء، والممارسات التجارية التقييدية، وتركز السلطة الاقتصادية. ويخضع القانون حاليا للمراجعة، وتدعو الحاجة إلى مساعدة تقنية في هذا المجال من الأونكتاد ومؤسسات أخرى. وطلب أيضا تقديم المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي، لاسيما عبر السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. وبعدما لاحظ أن من أصل ٢١ عضوا في السوق لم تحدث قوانين ومؤسسات في مجال

المنافسة سوى ثلاثة بلدان فقط، التمس من الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى دعم المبادرات الإقليمية. وشكر الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مساعدتهما في مجال التدريب المتعلق بقضايا المنافسة كما شكر الاتحاد الأوروبي وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لمساعدتهما السوق المشتركة في مبادراتها الإقليمية المتعلقة بالمنافسة، ودعا إلى مواصلة الدعم. وأشار إلى التكامل الحاصل بين سياسة المنافسة والسياسة الصناعية، وإلى مسألة المرونة في النظر في كلتا السياستين، وتطلع إلى إجراء مناقشات في هذا المجال.

١٧- وأعرب ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** عن اهتمامه الشديد بالقانون النموذجي المنقح، الذي سيساعد البلدان النامية على وضع النموذج الصحيح لقانون المنافسة، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن يعَد هذا القانون لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر مع خلق فرص العمل وتعزيز الصادرات. وقال إن لذلك أهمية خاصة لبلد مصدر للنفط مثل إيران.

١٨- وشكر ممثل **بنن** الأونكتاد على المساعدة التي قدمها هذا العام في مجال تدريب موظفي شؤون المنافسة على تنفيذ قانون المنافسة. ورغم أن المرونة، والمرحلية والتدرج أمور تؤدي إلى تنفيذ أفضل لسياسات المنافسة في البلدان النامية، فإن ذلك لا يعني التسامح مع الممارسات المنافية للمنافسة، عند تنفيذ القانون. ينبغي استخدام التدرج والمرونة لمعاقبة الشركات وتأديبها بشأن الأضرار التي يسببها سلوكها. ثم إن العائق الرئيسي أمام تنفيذ قانون للمنافسة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً هو عدم معرفة واضعي السياسات بقضايا سياسات المنافسة في هذه البلدان. لذا ينبغي إشعار الحكومات بوجاهة سياسات المنافسة بوصفها وسيلة رئيسية للتنمية السياسية والاقتصادية في اقتصاد سوق عصري. وفي هذا الصدد، تعد مساعدة الأونكتاد أمراً حاسماً.

١٩- ولفت ممثل **المكسيك** الانتباه إلى أهمية سياسات المنافسة ومزاياها بالنسبة للكفاية الاقتصادية وللاستثمار والتنمية. وأوضح أن ثمة تحديات في وضع سياسة للمنافسة، إذ يجب أن تراعي العولمة والابتكار التكنولوجي، بينما يتعين على القانون أن يتطور مع التغيرات السريعة في المجالات المتصلة بذلك. أما الدفاع عن المنافسة، والشفافية والآراء الملزمة فأمور مهمة تمكن هيئة المنافسة من تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة بشكل فعال. وينبغي العمل بالمنافسة على مراحل، مع مراعاة عوامل من قبيل الزمن والكفاية. وختاماً، أشار إلى أهمية عملية منظمة التجارة العالمية ونتائج مؤتمر القمة المقبل في كانكون. وذكر أيضا باستضافة المكسيك مؤخرا للمؤتمر السنوي الثاني للشبكة الدولية للمنافسة في ميريدا، وبأهمية النتائج التي تحققت في هذا الاجتماع الذي ضم ٢١٤ مندوباً، منهم مستشارون حكوميون وغير حكوميين.

٢٠- وذكر ممثل **غينيا** أن محدودية الموارد وغياب قدرات بشرية حالا دون تنفيذ قانون المنافسة بشكل فعال منذ اعتماد القانون في غينيا عام ١٩٩٤. ورغم أن القانون يخضع حاليا للتعديل حتى يعكس التغييرات الحاصلة على الساحة الدولية، ما تزال هذه المشاكل بدون حل. لذا تدعو الحاجة إلى مساعدة من الأونكتاد لتدريب

موظفي شؤون المنافسة ومساعدة الحكومة على إنشاء هيئة ملائمة لشؤون المنافسة، وتنظيم حلقات دراسية بشأن إحداث ثقافة للمنافسة وتعزيز وعي اتحادات المستهلكين بالقضايا المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة.

٢١- ولاحظ ممثل **الكاميرون** أن العديد من البلدان النامية يواجه صعوبة في تنفيذ سياسة للمنافسة بصورة فعالة. ففي الكاميرون، حيث اعتمد قانون للمنافسة عام ١٩٩٨، نص حكم في هذا القانون على إنشاء لجنة وطنية للمنافسة. غير أنه حتى الآن لم تنشأ هذه اللجنة، لقلة في الموارد وعدم وجود خبرة حقيقية. لذا فإن مساعدة الأونكتاد ضرورية حتى يتمكن الكاميرون من التغلب على هذه المشاكل. وستساعد المائدة المستديرة بشأن التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية البلدان النامية على تحديد مصالحها أثناء مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إمكانية اعتماد إطار متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمنافسة.

٢٢- ولفت ممثل **الأرجنتين** الانتباه إلى ازدياد أهمية المنافسة في وضع البرامج السياسية العامة. وذكر أن للأرجنتين تجربة في سياسة المنافسة وفي العقبات المعرقلة لتنفيذها والناتجة عن سياسات عامة أخرى متضاربة مع سياسات المنافسة. وأشار إلى حالة البلدان التي ليست لها سياسات وقوانين في مجال المنافسة وسلط الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية، بدءا بتقديم البسيط من الدعم وانتهاء بالمعقد منه. وعلاوة على ذلك، يتعين إقناع الحكومات بأهمية وضع قوانين وسياسات المنافسة وتوعيتها بشأن التحديات التي ستواجهها من بعد. وأشار إلى أهمية التواصل بين السياسات الصناعية وسياسات المنافسة وطلب إلى الأونكتاد إجراء دراسات وتقديم مبادئ توجيهية محددة أو مجموعة من المبادئ بشأن هذه المسألة. وطلب أيضا مبادئ توجيهية تتعلق بالإجراءات المتبعة للتواصل بين وكالات المنافسة ومنظمي القطاعات. وختاما، سلط الضوء على ضرورة تدريب الجهاز القضائي حتى يُعمل بأفضل الممارسات في مجال تنفيذ سياسة المنافسة.

٢٣- وشدد ممثل **بنما** على البند ٣-٢ من جدول الأعمال وأثنى على دور الأونكتاد القيادي في تعزيز عملية بناء المؤسسات ودعم المنافسة وحماية المستهلك. وأشار إلى ضرورة تحديد إطار منطقي لبناء القدرات. وينبغي لهذا الإطار أن يتضمن بضعة عناصر موضوعية وأدوات للتواصل بين أعضاء الفرق المتعددة التخصصات في الوكالات. وقال إن التدريب على تقنيات البحث جانب مهم من بناء القدرات حتى يتسنى للمؤسسات أن تكون فعالة في عملها وفي الاستفادة من مواردها. وعلى غرار القانون النموذجي، اقترح أن يتضمن الإطار المنطقي لبناء القدرات مواد مرجعية أساسية في ميدان المنافسة وحماية المستهلكين.

٢٤- وذكر ممثل **النيجر** أن قانونا للمنافسة، يراعي الأحكام الرئيسية لقانون المنافسة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي تعد النيجر عضوا فيه، قد أعد في النيجر وعرض على البرلمان للاعتماد. وفي انتظار ذلك، يحتاج النيجر إلى مساعدة الأونكتاد لتدريب موظفي شؤون المنافسة وتنظيم حلقات دراسية لنشر المعلومات المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة.

٢٥- وأعرب ممثل **بوركينا فاسو** عن امتنانه للأونكتاد لما قدمته من مساعدة في صياغة وتنفيذ قانون المنافسة الوطني في البلد. وقد عُدل هذا القانون، حيث اتسع اختصاص الهيئة الوطنية للمنافسة وازدادت الهيئة فعالية، وأضيفت جوانب جديدة تتناول قانون الجماعات المحلية بشأن المنافسة.

٢٦- وذكر ممثل **توغو** أن بلده يواجه مصاعب في تطبيق قانون المنافسة الحالي لأن السلطات الوطنية، كما هو الشأن في العديد من البلدان النامية الأخرى، كثيرا ما تبدي اهتماما قليلا بقضايا المنافسة. وأعرب عن أمله أن يتمكن الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية من إطلاع السلطات الوطنية بشكل أفضل على أهمية قضايا المنافسة حتى تُطبق قوانين المنافسة الوطنية بشكل فعال.

٢٧- وشكر ممثل **مالي** الأونكتاد على المساعدة التي قدمها إلى بلده في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وقال إن مالي استعرضت قانونها بشأن المنافسة وفقا لقانون المنافسة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وطلب إلى الأونكتاد مساعدة مالي على تعزيز هيكل سلطة المنافسة في البلد.

٢٨- وشكر ممثل **غانا** الأونكتاد على المساعدة التي قدمها لبلده في مجال قوانين وسياسات المنافسة وأبلغ الاجتماع بأن مشروع قانون المنافسة في غانا في طور الاعتماد. وأكد حاجة بلده إلى المساعدة التقنية في تعزيز ثقافة المنافسة في الأوساط التجارية المحلية وفي إنشاء هيئة للمنافسة، بما في ذلك تدريب الموظفين العاملين بها. والتمس من الأونكتاد أن يقدم هذه المساعدة التقنية وشجع البلدان المانحة على تزويد الأونكتاد بالأموال اللازمة لكي يضطلع بأنشطته في مجال المساعدة التقنية. وطلب أيضا إلى البلدان المانحة أن تساعد غانا بشكل ثنائي في الجهود التي تبذلها في مجال تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة. وفيما يتعلق بالتطورات الحاصلة في مجال المنافسة في منظمة التجارة العالمية، أشار إلى وجود حاجة ملحة إلى إجراء مزيد من الدراسات التحليلية للبعد الإنمائي لإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن المنافسة. وطلب إلى الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى العمل أكثر في هذا المجال.

٢٩- وذكر مندوب **كوت ديفوار** أن قانونا للمنافسة قد اعتمد في إطار برنامج التكييف الهيكلي الذي أعدته الحكومة عام ١٩٩١. وقد مكن هذا القانون الحكومة من التصدي للممارسات المنافية للمنافسة مثل الاحتكار والشطط في استغلال النفوذ. وليس لهذا القانون أي أحكام تتعلق بالكارتلات الشديدة والمنافسة غير النزيهة؛ وبالتالي، تعتزم الحكومة مراجعة هذا القانون لكي يتناول هذه الممارسات ويتضمنَ أحكام قانون المنافسة العام للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وإذا كان الأونكتاد قدم المساعدة إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي في تنفيذ قانون المنافسة العام، فإن هذه المساعدة ضرورية على الصعيد الوطني لمطابقة قانون المنافسة الوطني مع قانون المنافسة العام. ولفت انتباه فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى أن عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في السنتين الأخيرتين نال من تطبيق سياسة المنافسة بشكل فعال في بلده.

٣٠- وتطـــرق ممـــثل **بـــيرو** إلى تجربة بلده في تطبيق سياسة المنافسة في أوائل التسعينيات. وأشار إلى المشاكل التي تواجههـــا البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عموماً عند إحداث قوانين وسياسات في مجال المنافسة، وإلى أهمـــية اتباع نهج تدريجي. وسلط الضوء على ضرورة تشجيع ثقافة المنافسة وتعزيز بناء القدرات، واستهداف القطاع العام، بما في ذلك الجهاز القضائي وأعضاء الجهاز التشريعي. وأشار أيضا إلى نهج بيرو، الذي يركز على مراقبة السلوك بدلا من مراقبة حالات الاتحاد، لضرورة تكييف الأسواق مع السياق الحالي للإصلاحات وتحرير التجارة.

٣١- وقـــال ممثل **المغرب** إن قوانين وسياسات المنافسة لا ينبغي أن تشكل غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن على البلدان التي تواجه صعوبات في تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة أن تتبع نهجا تدريجيا، كما كان في الولايات المتحدة وفي أوروبا، لاسيما فرنسا. وقال إن هذا النهج ينبغي أن يكون مرناً، مع مراعاة خصائص البلدان النامية، غير أنه ينبغي أن تكون للفترات الانتقالية حدود زمنية. وأشار إلى ضـــرورة إدراك مزايا المنافسة، التي لا تخدم مصلحة المؤسسات التجارية فحسب بل تخدم مصلحة المستهلكين والاقتصاد ككل.

٣٢- وشكرت ممثلة **ليسوتو** الأونكتاد على تنظيم حلقة دراسية في ليسوتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقالت إن الحلقة الدراسية ركزت على جملة أمور منها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية في سياق ولاية الدوحة، وأن الهدف منها تقديم صورة أفضل عن "قضايا سنغافورة" وتمكين البلدان النامية من اتخاذ قـــراراتها عـــن علم بشأن مختلف القضايا. وقد زادت هذه الحلقة الدراسية ليسوتو إدراكاً لمزايا وضع سياسات وقوانـــين في مجال المنافسة وإعداد إطار تنظيمي ملائم. وبعد الحلقة الدراسية، تم الاتفاق بين الأونكتاد وليسوتو على مشروع للمساعدة على وضع سياسة للمنافسة، ويوجد المشروع في مرحلة متقدمة من التنفيذ. وشددت على أهمـــية وضع إطار تنظيمي، لاسيما للاقتصادات الصغيرة والهشة مثل ليسوتو، وسلطت الضوء على الآثار السلبية التي قد تترتب على الممارسات المنافية للمنافسة في المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. وختمت بالإشارة من جديد إلى ولاية الدوحة لتوضيح المبادئ الأساسية، والتعاون الطوعي وبناء القدرات، قائلة إن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي يساهم في تحقيق هذه الولاية.

٣٣- وذكـــر ممـــثل **سويســـرا** أن الـــبرلمان السويسري اعتمد مؤخرا نصا منقحا للقانون السويسري بشأن الكارتلات، وأن التعديلات الرئيسية ستصب في صالح البلدان الصغيرة والنامية. وقال إن القانون جُعل أكثر صرامة لمعاقبة الكارتلات الشديدة، التي ترمي إلى تجزيء الأسواق مثل السوق السويسرية. إضافة إلى ذلك، اعتمد برنامج سيعامل فيه المبلغون عن الكارتلات بتساهل أكثر.

٣٤- وأثنى ممثل **الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا** على التعاون الجاري بين الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي. وذكر أن هذا التعاون يساعد الاتحاد على تعزيز قدراته في ميدان قوانين وسياسات المنافسة، وبالتالي مساعدة البلدان الأعضاء في الاتحاد على تنفيذ قانون المنافسة العام المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تنفيذا فعالا.

٣٥- وشكر ممثل منظمة التجارة العالمية أمانة الأونكتاد على تعاونها الممتاز مع منظمة التجارة العالمية بشأن سياسة المنافسة، لاسيما منذ مؤتمر الدوحة. وشدد على أن الهدف من حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تنظمها منظمة التجارة العالمية لا يكمن في نقل أي وجهة نظر معينة بشأن القضايا، وإنما يتجلى ذلك في تعزيز المناقشة. واستدل بالفقرة ٢٣ من إعلان الدوحة، التي نصت على أن المفاوضات المتعلقة بوضع إطار متعدد الأطراف لتعزيز مساهمة سياسات التنمية في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي ستجرى بعد مؤتمر كانكون بناء على قرار يتخذ هناك بشأن طرائق المفاوضات، بتوافق واضح في الآراء. والاستعدادات جارية في منظمة التجارة العالمية لتحديد طبيعة تلك الطرائق، لا سيما بالنظر إلى المؤتمر المقبل. وأطلع الممثل المندوبين على آخر المستجدات الحاصلة بشأن الوضع الحالي لتلك الاستعدادات.

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

٣٦- قام بافتتاح الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة يوم الأربعاء، ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، السيد كارلوس فورتين، نائب الأمين العام للأونكتاد. وأثناء هذه الدورة، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي جلستين عامتين و٤ جلسات غير رسمية.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٧- قام فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الافتتاحية العامة المعقودة يوم الأربعاء في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بانتخاب أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد أندرياس مونت (ألمانيا)

نائب الرئيس – المقرر: السيد بيتر أوغوستان (الهند)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٨- قام فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، بإقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/COM.2/CLP/35). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- `١` المشاورات المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك القانون النموذجي والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد؛

`٢` برنامج العمل، بما في ذلك المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي

٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٩- وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، على جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة (للاطلاع على نص جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الأول).

هاء - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٠- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، للمقرر باستكمال شكليات وضع اللمسات النهائية على التقرير، رهناً بأية تعديلات قد ترغب الوفود في إدخالها.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- `١` المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات الأقران بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛ واستعراض القانون النموذجي؛ والدراسات المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد؛

`٢` برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة

٤- جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الاستعراضي الخامس

٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بنما
بنن
بوتان
السنغال
سوازيلند
سويسرا
شيلي
الصين
عمان
غابون
غانا
غينيا
فرنسا
فنزويلا
الكاميرون
كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
تايلند
تركيا
توغو
تونس
الجزائر
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب أفريقيا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
موريتانيا
موريشيوس
ميانمار
النمسا
نيبال
النيجر
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليونان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/CLP/INF.5.

٢- ومُثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي

المفوضية الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مركز الجنوب

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣- ومُثلت في الدورة المنظمة ذات الصلة التالية:

منظمة التجارة العالمية

٤- ومُثلت المنظمات غير الحكومية التالية في الدورة:

الفئة العامة

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الاتحاد الدولي لرابطات مصنعي المستحضرات الصيدلانية

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

٥- وحضر الدورة الأشخاص المرجعيون والضيوف المدعوون بصفة خاصة التالية أسماؤهم:

السيدة دودن نيكومبوريراك، مديرة أبحاث، معهد تايلند لأبحاث التنمية، تايلند

السيد أجيت سينغ، أستاذ، جامعة كيمبريدج، المملكة المتحدة.

السيد سوثيراشاغان سيناثوراي، مدير إقليمي، المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين، مكتب آسيا والمحيط الهادئ، كوالالامبور.